



رساله
طبي

في معرفة العسر عند الظلم العربي في مصر

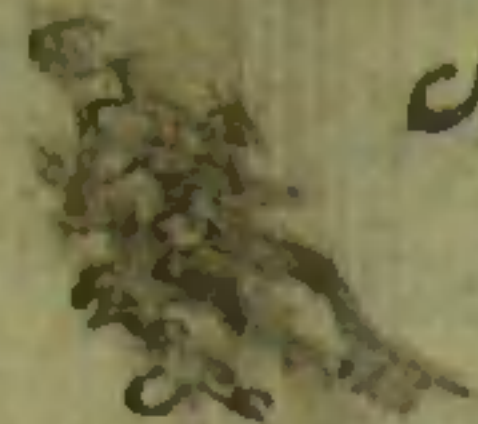
على يد

1



مجلد
40

رساله متعلقه باول سوره البقره
لا محمد بن حسين بن شنان



المعروف باسمه
على يد



طالفيه والله اعلم
للمعتمد عليه
الملك الشريف

Vo

Süleymaniye U Kütüphanesi	
KİTAP	Amca Zade Hüseyin Paşa
YERİ	
Eski Kayıt No	75

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 أحمد من أنزل القرآن على محمد الذي أرسله إلى جميع الأمم
 بشيراً وجعله يحكم الآيات العظام من المحكمات
 والمتشابهات خبيراً وخلق جميع مخلوقاته من ماء
 وشرق آدم من بينهن بتشريف تعليم الأسماء وشرح
 صدور العلماء من أرباب الأذهان لا يوضح معاني
 الالفاظ بسديع البيان وجعل فصاحة البيان
 في لسان الإنسان ووعدهن بمجور فاس كتابه
 الفرقان حسنة بعشر أمثالها المحض لطف والآيات
 والصلوة والسلام الأتمان على من بعث اليان
 بالقرآن محمد الذي هو كشاف أسرار الفرقان وقد
 ومفتح أبواب عالم التنزيل وحقيقته وعلى الله و
 أصحابه وعترته واجابته الذين هم قطب تلك الكرامة
 والمطيبين بطيبي الشجاعة والشهامة وبعد فلما تشرف
 من هو يتبع الكمالات والفضائل قدوة الأخلاقي
 واسوة الأمانات إحدى حوز قصبات السبق في ميدان
 في ميدان الفضائل وغير عند العدو لا خدع الرهان

في مجمع
 في مجمع
 في مجمع

في مجمع
 في مجمع
 في مجمع

وجوه أرباب الفواضل صنع الله من نور جهنمه
 كالشمس طالع ونور صانعه من تلالق بجته رافع
 ذاته الشريفة كاسمه مشرف بتشريفه لضافته إلى لطف
 الصانع ومما تارة عن سائر بكثرة الكرام وقلة المماثل
 المرامح المانع بتشريف مدرسة الرحمة المبرورة
 قدوة الموقرات المعطيات زبدة المحدثات النخبات
 بانية الأوقاف والمجربات والدن السلطان الأم
 والمخافان الأعظم باسط بساط الأمن لاهل الإيمان
 باشر مناسير العدل على المتطلعين من أيدي الحداث
 راعي مرعى الرعايا عن راي الجوادت نحسن رعايته
 حامى حمى الممالك عن أناب النوايب بحمته وحمايته معنى
 العناية بالجود المعنى ومنقذ العناة بالعون المعنى
 ألا وهو سلطان السلاطين وتميم بن الجواقين
 السلطان ابن السلطان السلطان مراد خان ابن السلطان
 سليم خان أبد الله أعوان الحق المبين وشيد بنيان
 الشرح المستبين ببقاء سلطنته ودوام ميمته
 ضياء الخلافة منه بذكر فاشرق الأرض من نوره

سعى للرعايا الرفح السعاة عن الامر في وسع مقدور
فابقاه رتباً لوري سالماً الى يوم يتفخ في صورته صدره
الامر العالي قرن ايام الامر بالدوام والتوالي بالاجل
في المدرسة المذكورة الشريفة بحضور جماعة من اصحاب
الفضائل والكمالات وعصابة من سادات الافاضل
وافاضل السادات ممن تقلد جديدهم من الفضائل
والمعارف طوقاً وارتاحت عقولهم الى راح العلوم و
ترجمانها شوقاً وتوقاً تمنع الوجود بطول بقائهم ونور
الصدق وريون لقاءهم ليعطوا طرف الطرف وجياد العول
المهرة في مضمار الكتب والاسفار من اول سون البقرة
ويباحثوا بالاداب وحسن المناظرة لا بالمعاندة والمكافئة
بمجلس المولى الفاضل المذكور مجتمعاً بالحل المنور ثم
هتف هاتف بهذا العبد الذليل من جناب من الوديبابه
الرفيع الجليل عسى ان اضع حلقة عبوديته في اذنيه
واحل غاشية خدمته على عطفه واخبر بوقوع ما ذكره
وانشد هذا المقال بلسان الحال لدي
فامرف زمام اللحن فومنازل فيها خيام اولئك الا
خيام

فلبست بلسان القول تلبية المطيع وبذلت في مطاوع
جهد المستطيع ولم أر الا الاجابة والطاعة اذ لم
يسعني سوى السمع والطاعة والا فاني معترف بقله البقا
في هذه الصناعة الا وهو المولى الفاضل والخير
العامل الكامل علم الهدى علامة الوري كنان
المشكلات حلال العضلات شمس مطالع الاحبال
بدر طالع الازمان الا لمعني كماله بل اعدده
ويرى اليوم احوال الخلايق في الغد سلم اداب علمه
عن مدافع ومعارض ووصف الكارم له ذاتي
ولغير عارض شهدت بفضائل نفسه القدسية
الا فئدة والجوارح وشاهدت فاضله الواقرة
النواظر اللوامح وركضت في ميدان جوده الزمان
الطوامح ورجبت ببداء نعمائه نعمت كل سارح
هو البحر من اى النواحي تيته فليجده المعروف
البرساحلة لكونه سلطان العلماء بالفضل
والعرفان جعله الله تعالى ملكاً لحفرة السلطان
لقد فضائله بلغه لا يحيط بافاضته السنة

الأقلام ولا يملك اعنه ضبطه ايدي الأوهام **شعر**
ظل باب العالى مدار العباد دار الزمان عليه فوق
المراد فريدهم وحيد عصره اعلم ان العلم في زمانه
حامل الواء الستة في وانه **شعر** خمسة الله بالعلمي فعلاه
ما على الدهر بعد ما فعلاه سعد الملة والدين سيد
الفضلاء والعالمين انزلت نجوم سعوده بأفاق
الوجود طالعة ومشرقة والسنة الأقلام بسواج
مدائح العظام متفردة ونطقه فوجرت وجمي الكلام
ما كان حديثا يفرى ولكن تصديق الذي بين يديه
وتفصيله كل شئ وهدى وطالعت كتب التفسير
وشروحاتها وادرت كأسات غبوقها وصبحوها
واقبست مصابيح الاسرار في كرام انوارها يتهدي بها
في دياجير الشكوك وظلام الأوهام وجمعت من افنان
خوامري اوراقا كالزهر نضارة وشذا واجتنت
من اغصان افكارى ثمارا كهي الارواح اللطيفة غذا
مع توزع البال وتكثر الاحزان والملاذ والمسول
عن جنابهم الجليل عند النظر الى هذا السفر القليل

ان يستر بذيل الكرم ما وقع من الخطا والغلل ويغضوا
بعين اللطف ومخض احسان عن الخطب والذلل وعتهم
بأن الله العزيز الوهاب ونسأل عنه خيرا عاقبة
وحسن الثواب **قول** اعلم ان الالفاظ التي تهيج بها
اقول لما كان هذه العبارة مما لا يخلو عن الخلل والتر
على ما يحى من احتياجهما الى التاويل حسب ما يراد عليك
التفصيل تفرق في توجيهها ارباب العقول ووصل
الى مرتبة المعجز في تأويلها الباب المحمدي ولهذا ترى بعض
الفضلاء المتأخرين من اهل التفسير سلك مسلك التفسير
مع اقتفاء بعضهم اثر المص حيث قال الالفاظ يعبر بها
عن حروف المعجم انتهى **قول** الظاهر المناسب ان يقول بعد
مكان يعبر كون التهجى تعديدا للحروف فكان المناسب
التعريف ^{عنه} يفسر به لكن يمكن ان يقال لما كان الغرض
من تسمية الحروف هذه الاسماء التعبير بها عن نفسها
كسائر الاسماء قال **التي** يعبر بها الحروف المعجم
ولم يقصد الاشارة الى معنى التهجى ولهذا قال الحرف
المعجم ولم يقل حروف الهجاء وقال صاحب الكشف في

في الحواشي التي تعدد حروف الهجاء باسمها ألفا ثانيا
وهكذا اقول — وهذا هو المناسب للمعنى في العرف
ونقله سلمه الله عن الاساس وما نقله نزل عليه انتهى
قال الطيبي وهو المراد بالناقل على ما هو دأبه الاساس
يعلم هجاء الحروف وتجهيزها وهو مجهول ما يجيها بعددها
وقيل لرجل من قيس القراء القران فقال والله وما أهونه
ومن المجاز فلان يجهل فلانا هجاء بعد معاشه اسمي
ما نقله عن الاساس عن آخره وليس فيه كما ترى ما يدل على
دخول قيد الاسماء في معنى التي فعلى هذا يكون قوله •
ونقله مبتدأ على كون النقل مصدرا مضافا الى التفسير
لاجالة فعلية معطوفة على ما قبله اللهم الا ان تحمل
ما قاله على النقل عن فيه وان يكون نقله عن الاساس
بناء على اعتبار القيد وان لم يكن موجودا فيه او حمل
انه وصل الى النسخة الموجود فيها هذا القيد ولم
ينقلها في كتابه لعدم اعتماده عليها وكثرة النسخ
بدون القيد المذكور فليست امل قال المولى قطب
الدين التي تعدد الحروف واذا اردنا تعدد الحروف

وهو انما مل ان هذه الالفاظ لا تسمى
عن العقل غايته البعد
على الاول يمكن فالوجه ان لا يحذف
ونقله على الثاني اصلا

نقول الفبا ثانيا انتهى قول الظاهر من تفسير كون
التي بمعنى التعدد مطلقا لكن قوله واذا اردنا
اه يقتضي كون القيد معتبرا في معناه فيناقض اخر
كلمه اوله اللهم الا ان يكون اوله مقيدا بقيد
الاسماء للتوفيق او يريد بالاول بيان اطلاقه بحسب
مفهومه والثاني بيان اختصاصه بحسب الاستعمال
ولا يخفى ما فيه من بعد قال الشيخ اكل الدين التي
تعدد الحروف فانك اذا قلت ضرب مركب من ضرب
فقد عدت الحروف البسطة التي هي مادة الكلمة قبل
ان تحصل له ضيعة انتهى قول هذا تنصيص منه
على كون التي تعدد الحروف مطلقا بل تعدد هجاءها
فقط كما هو الظاهر من قوله فانك اذا قلت اه هذا مع
ما فيه يخالف للعرف والاستعمال ثم ان كتابة الحروف
بدون الوقف ليست على رسم الخط على ما فصل في الكتب
قال صاحب الكشف بعد تحقيق كون التي بمعنى تعدد
الحروف باسمها والباء فيهما التضمن معنى الايتان اي
يوتى بها مجموع انتهى قول التضمن ان يقصد بالفعل

معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه وكان الأصل فيه على ما
حققه الفاضل التفاتاً إلى الشريف الجرجاني جعل الفعل
المذكور أصلاً والمأخوذ من الفعل المضارع لا أو مفعولاً
وثانياً المذكور على عكس ما قدره هنا لكن لما كان الضمير
فيها راجعاً إلى الموصول كان المناسب أن يكون متعلقاً بها
صلة للموصول ولا فيمكن أن يقدر الكلام بالعكس أي التي
تتبع مسمياتها بآسيا ^{بضم السين} مسمياتها أيضاً فاختار صاحب الكشف
تقدير الكلام على الأسلوب الذي ذكره هنا ولهذا قد
هذا الكلام على هذا الأسلوب قال الفاضل التفاتاً إلى
البالصلة والآلة كانت قول الخشب الذي يغرب على
حذف المفعول بلا واسطة فالمعنى يتبعها الحروف
أي يبعد دمجها على التضمين سهولاً للمرجوع ^{بضم السين} إنما هي
لا الأسماء والفاضل الشريف في بعض النسخ أشار إلى الجواب
عن ذلك حيث قال وقد حقق كون التبعي بمعنى تعدد الحروف
باسمها كما قاله القائل ففرغ على ذلك فقوله يتبعي بها
محتاج إلى أن تجرد فيه التبعي عن قيد الأسماء وجعل معنى
عد الحروف مطلقاً فيكون المفعول بلا واسطة أعني الحروف

أي في التضمين على ما ذكره
في يؤمنون بالغيب مثله

قوله وحملها على التضمين يعني التضمين
بالتقدير المذكور الذي يقتضي كون الأسماء
مجموعة مع قابلية حمل الأسماء عليها على الصلة
والآن سهولاً للمرجوع إنما هي

محدد وفار يقوم الجار والمجرور مقام الفاعل على البناء
صلة للفعل والآلة كما في قولك الخشب الذي يغرب به وإلى
أن يضمن معنى الأتيان أي يؤتي بها بمعنى مسمياتها ^{بضم السين}
قوله المص والسببان قصرته متجاة إذا حمل على أن المعنى
قصر الأسماء متجيات مسمياتها والحنان يجعل من قبل البقرة
بعيني وبني منه الفعل للمفعول بواسطة كما في قولك أبصر
بالعين وفيه بعد انتهى قوله يعني أن ما قاله صاحب الكشف
ليس سهواً كما حمله الفاضل التفاتاً إلى عليه بل قوله مسمياتها
في كونها توحيها الكلام المص من غير فرق وفصل وانفصالها
ما هو خلاف الأصل لأنه على ما قاله يحتاج في الكلام
إلى تجريد التبعي عن قيد الأسماء وهو من التضمين ليس إلى
مع أن الأصل فيما يقوم مقام الفاعل كونه مفعولاً به
لكونه من ضروريات الفعل كالفاعل فعلى تقدير التضمين
يكون تضمين لفظها مفعولاً به للفعل المضارع على ما
هو الأصل بخلاف ما إذا كان متعلقاً بمتبعي لا يقتضي
حذف المفعول به الصريح أي الحروف وقيام غير مقام
الفاعل فإن قيل لو اقتضى ذكر لفظها وتعلقه بمتبعي تجريد

مجهولة فعناه مجهولة سمياتها ويشبهه قول المصنف
في أن قمرت متجاة إذا حمل على أن المعنى قمرت الأسماء
متجاة سمياتها ومع هذا لاحتمال الوجه المجرم بكونه
لا يقال ربما جعل تهجيت الحروف باسمائها من قبيل البصرة
يعني فلا حاجة إلى ما ذكرتم من التجريد والتضمين لأنها
نقول هذا على تقدير صحة مخالف المظاهر أيضا بعيد
عن مناسبة المقام فلا يجرعه عن ارتكاب التضمين انتهى
يعني أن كون الباء صلة والة ليتها بدون التاويل
مبنى على كون التهي معنى تعدد الحروف مطلقا وليس كذلك
بل هو تعدد الحروف باسمائها فنقولنا تهجيت الحروف
باسمائها محتاج إلى أحد الأمرين ما التجريد على تقدير كون
الباء صلة والة كما قاله وأما التضمين فلا وجه لقصر الباء
على الصلة من التضمين وأما قول صاحب الكشف مجهولة
فحمل على كون معناه مجهولة سمياتها الحروف فعلى هذا
الظاهر من قوله لا يقال إلا المراد من قبل العلامة الفتا
على تقدير تسليم كون القيد معتبرا في معنى التهي ليطرأ
على خطئه صاحب الكشف كون التضمين غير محتمل هنا

على مقتضى السباق والسياق قال السؤال أن كون الباء
صلة والة لا يقتضي أحد الأمرين المذكورين بل هو من
قبيل البصر بالعين بأن يكون بها صلة ليتها من غير تجريد
أو تضمين لأجل التأكيد ودفع توهم المجاز فلا حاجة
إلى العمل على التضمين هنا فينطبق الجواب بأنه على تقدير
صحته مخالف للظاهر بعيد عن مناسبة المقام أيضا
فلا منع معه عن ارتكاب التضمين وتحتمل أن لا يكون
السؤال من قبل الفتا في بل يكون سؤالا من قبل سائل
كما أن كان ناشيا من الكلام السابق برز الاحتمالين
المذكورين بأن يكون تهجيت باسمائها من قبيل البصر يعني
لأن التجريد والتضمين فعلى هذا يلزم أن يقول الجواب
فلا يجرعه عن ارتكاب التجريد والتضمين اللهم إلا أن يكون
أو التجريد مقدرا أو يكتفي بذكر أحد الشقين ولم يكتسب
لكون التضمين مقصودا أصليا في الكلام ولا يفي بإفيه
من بعد في هذا المقام ثم إن فيما ذكره الفاضل الشريف
بحث أما أولا فلا بد في هذا الكلام احتمالا آخر وهو أن يكون
الباء في بالاستدانة الصعبة والمعنية على ما قلناه

الكشف عن الخواشي في تفسير قوله تعالى ونحن نسمع محمد
 وقال هو حين فعل هذا كون تقدير الكلام الفاظ التي ينبغي
 المسمي المتبسة بها دائما فحذف المفعول وأقيم الطرف
 مقامه لدلالة الباء على الاستدانة فلا يكون الباء صلة
 وآلة للفعل كما قاله التفنن في حتى يلزم التجريد والثبات
 ولا متعلقه لفعل مضمي كما قاله صاحب الكشف حتى يلزم
 ارتكاب التضمين وفيه فائدة لطيفة ليست في سائر الآ
 وفي الإشارة إلى كون المسمى خرا من الأسم مستديم المصاحبة
 كما لا يخفى ويحتمل أيضا أن يترك القيام مقام الفاعل الكلية
 وينزل تيمم منزلة اللزوم على خوفه من يعطى ومنع يفعل
 الاعطاء والمنع فيكون المعنى يوجد التيمم ويقع بسببها
 أو باستعانتها على حمل الباء على السببية والاستعانة
 لكن فيه كلام لأنه على تقدير صحة كونه مجرد نصيحة الصلة من
 غير حالة مقتضية من الاعتبارات المعانية تكلف بارد
 ومخالفة لظاهر فلا يلتفت إليه مع جواز الاحتمال إلى الأول
 وأما ثانيا فلا ن كون التجريد ظاهر من التضمين ممنوع لانهما
 في كونها خلافا لأصل بيان بل التضمين أكثر من التجريد

نقل هذا الكلام إلى عن
 بعض العلماء ولم أر عبارة مثله
 المولى محمد بن
 مستطاع

ومن ان يحصى حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب
 لا جمعت مجلدات وأظهر منه لعدم اقتضا حذف المفعول
 بلا واسطة وإقامة المفعول بواسطة الحرف مقام الفاعل
 فلا وجه لقوله وإن كان الأول أظهر من ظاهر في قولين
 قال ولو سلم انه في اللغة أيضا مقيد بقيد الأسماء
 فيعمل قوله تيمم بها على التجريد عن التقييد دون التضمين
 لأن فيه ارتكاب خلافا لأصل في موضعين أحدهما
 التضمين والآخر جعل مفعول بمعنى مفعول مسمياتها والأول
 وإن كان واردا في الكلام لكن الثاني مما لا دلالة للفظ
 فيكون سهوا بلا مربة انتهى لأن ما ذكره جعل مفعول بمعنى
 مفعول مسمياتها غير لازم من التضمين بل من تصوير حسب
 الكشف فهو لا يقتضي اظهرية التجريد على أن الحكم يكون
 التضمين سهوا بلا مربة لأن ما ذكره على تقدير التسليم
 يدل على كون التجريد اظهرا وأولى من التضمين لا على
 كون الحمل على التضمين سهوا كما لا يخفى وأما ما قاله عدم
 دلالة اللفظ على التقدير المذكور فغلط فاحش إذ دلالة
 الكلام والمقام على التضمين كالتجريد وكذا دلالة كون

التضمين هنا كجاء في تقدير المفعول
 بمفعول المقام كمن لا يلزم منه اظهرية التيمم
 من التضمين أيضا يلزم من
 كمالا يخفى مستطاع

الاسماء غير مبهمة على التقدير المذكور حسبما وقع في عبارة
 الكشف ظاهرة لا يقبل المنع كالا يخفى ثم ان كوني المذكور
 استدك على عدم دلالة اللفظ على المقدر المذكور وعدم
 استقامته لعدم استقامة نظيره حيث قال فيما نقل عنه
 فانك اذا قلت بتدال اللفاظ التي يوجبها مبهمة واد
 مبهمة مسمياتها لم يستقم قطعاً لانه نظيره اذا قلت زيد
 قائم وارادت زيدا بوم قائم فكيف اذ لم يذكر هذا القول
 بل اريد لا تنفك اليه من قوله تبيح ومنه الى هذا المعنى
 انتهى قول لا يخفى على الفطن ان هذا عجوبة لا يصدر عن
 عاقل فضلا عن مثل هذا الفاضل اذ لا مناسبة بين القولين
 حتى يكون احدهما نظير للآخر لان زيدا قائم جملة
 صحيحة غير محتاجة الى تاويل فلا وجه لارتكاب تقدير
 ما يقتضي تغير الجملة والمعنى بخلاف ما خفي فيه اذ ليس
 هو كذلك لان عدم كون اللفاظ مبهمة ظاهرة لا
 احد فيحتاج الكلام الى تاويل وتقدير شيء يصح البتة
 فظهر الفرق بين القولين لوجود القرينة في احدهما دون
 فلا وجه لتقديره بقولنا زيدا قائم وكذا لا وجه لقوله فكيف

اذ التقدير

اذ التقدير في كلام صاحب الكشف وبالمص وعبارة مبهمة
 موجودة في كلام صاحب الكشف كالا يخفى فان قيل
 التضمن سماعي يتوقف على السماع فالحمل على التقويين
 ههنا بدون السماع مشكل قلنا معنى كونه سماعيا
 على ما حققه بعض المحققين كون اصله سماعيا لكن كونه
 وقوعه في كلام العرب وسماعه عنه جازا يراده
 في كل كلام على القياس من قال يكون سماعيا يريد به توقف
 اصله على السماع لا توقف ايراده في كل كلام فلا شك
 ههنا ان الظاهر من قول الفاضل الشريف على تقدير صحته
 منع صحة جعله من قبيل ابصرة بمعنى اي من قبيل التاكيد
 والتميز بما علم اولاً لنكته مع صحة نظيره من المثال المذكور
 لا منع صحتهما مع الفرق بين المثال وبين ما خفي فيه
 لما ان فيه ما نفا وهو كون باسماها تكرر ارجحاً ولفوا
 محضاً بسبب اطراد العرف واللغة في كون التبري بمعنى تعداد
 باسماها وكون القيد المذكور داخل في مفهوم التبري بطريق
 الشطرنج كما سبق بخلاف ابصرة بمعنى احتمال ان لا يكون
 متعلق الا بصار ميسر حقيقة لعدم اطراد استعماله فيه

وان اراد بعدم ذكره على ذكره في قوله العاقل
 كما هو الظاهر من عبارة فاعلم انما لا ينبغي
 ما قلنا من المثال واللفظ الذي يتوقف
 انصافاً لجميع السامعين بل هو
 لازم وشهيد في التقدير فلا وجه
 لاي راده عما عند المتضمنين

التصريح بما فهم ضمنا لاجل الاحتكام والتأكيد وظاهره
 اذا قيل الالفاظ التي تسمى بها لا يفهم منه ان الالفاظ
 معدودة بها بل يفهم منه ان الالفاظ مبهمة فلا يناسب
 ههنا ان يجعل من قبيل التصريح بما علم ضمنا اقول لا يخفى
 انه لا يحصل هذا الكلام جدا اذا المفروض تسليم كون التسمية
 بمعنى تعدد الحروف باسماؤها وتلبيه يقتضي كون قوله تسمى
 تسمى مفيدا لكون لكون الالفاظ معدودة بها الحروف
 وكون هذا المعنى مفهوما منه فلا وجه لمنعه بقوله لا فهم
 منه اه فالوجه في كونه مخالفا للظاهر بعيدا عن مناسبة
 المقام هو رجحان الوجهين اولين تاسيسا لتأكيد المحضا
 بخلاف هذا الوجه لانه يقتضي كون القيد تأكيد المحضا
 فيكون مع جواز الاولين مخالفا للظاهر بعيدا عن مناسبة
 المقام ثم ان وجه استدلال الفاضل الشريف على كون
 قيد الاسامي دخلا في معنى التسمية بقوله صاحب الكشف
 هو تغيير المص عن متكلم الحروف فانفسها بالالفاظ وتغيير
 عنها بعبارة غير متبجاة اذ لو كان التلفظ بالحروف فانفسها
 متبجيا لما قال وان الالفاظ بها غير متبجاة اذ حق التعبير

ان المقام مقام بيان كون الالفاظ
 المذكورة اسما للحروف فهو مقام
 التعريف فيكون المناسب
 القيد تاسيسا لمبدأ
 لا تاسيسا منفسه

ان يقال

ان يقال وان التسمية بانفسها لا يحل بطائل لكونه أحقر
 وافيد كما قاله قبيل هذا فلم اللفظ التسمية بالآخر الف حيث
 لم يقل لفظ الالفاظ تسمى بها على ان الالفاظ بالاسماء يصير
 متبجيا التسمية ولو كان الالفاظ بانفس الحروف متبجيا أيضا
 لقال ههنا ايضا وان التسمية بالحروف فاعتراض بعض الافعال
 عليه بانه غير محكم لجواز ان يراد بقوله غير متبجاة تأييدها
 نخذ والمعلق بقرينة المقام وكذا اعتراض من قال يقول
 يكون معنى التسمية تعدد الحروف مطلقا لا يقول بأولوية
 دلالة ما سيجي على ما ذكره من دلالة قول المص ههنا الالفاظ
 التي تسمى بها على كون التسمية بمعنى تعدد الحروف مطلقا اذ
 يمكن ان يقدر في الكلام ههنا بالاسماء اه ناش من عدم التدبر
 في وجه الاستدلال اذ الاستدلال لا يجمع القول المذكور
 لا باطلاق متبجاة فقط حتى يفيد تقييدها بالاسماء على
 ان اولوية دلالة ما سيجي على ما ذكره من دلالة قول المص
 ههنا ظاهر بحيث لا يقبل المنع اذ تاويل القيد الموجود
 تحمل الكلام على التبريد والتفصيل الغير المحل من الكلام
 اولى من التقدير الذي لا يصار اليه الا عند الاحتياج اليه

لتخليص الكلام عن السهو والخلل قال بعضهم ولا يخفى ان
 المفهوم من كلام صاحب الكشف ان يكون الاسماء مبهمة دون
 المسمايات واما تعريف المحقق الشريف للضمين فامر آخر غير
 ما استفاد من عبارة صاحب الكشف مع انه يرد عليه انه
 لا يخلو عن رككة ما فانه يصير محصل المعنى اللفظي الذي يفي
 بها حال كونها عند تعدد حروفها المسمايات باسمائها الاسماء
 سميائها الحروف انتهى قوله في بحث اما اوله فلو انه وان
 كان المفهوم الظاهر من عبارة صاحب الكشف كون الاسماء
 مبهمة لكن عدم احتمال كونها مبهمة في نفس الامر وظهور
 من الكلام بقربنية المقام قرينة صارفة الى اعتبار الخلف
 فلا وجه مع الاحتمال المذكور ووقع تشبيهه في عبارة
 الزمخشري لحمل قوله مبهمة على السهو ولا يخفى واما ثانيا
 فلو ان الرككة فيه اما ان يكون بحسب التركيب واما بحسب
 المعنى من حيث اخذ الاسماء والمسمى قبل قوله اسمائها
 الحروف فكلاهما ممنوع اذ لا يقتضي التضمين بتقدير التركيب
 المذكور في كلامه المص لا يقتضي كون ماله مندرجا في الكلام
 كما لا يخفى على ذوي الافهام فلا رككة فيه من حيث التركيب

والمعنى على ان اخذ الاسماء والمسمايات في التركيب المذكور
 لا يقتضي التصور الا سوا المسمايات بوجه ما دون تصور
 الذي يفيد قوله اسماء سميائها الحروف فلا يوجد
 الرككة من جهة المعنى كما لا يخفى ومن الغريب قول من قال
 في هذا المقام على ان ذلك صحيح ايضا وان كان معنى التضمين
 عند الحروف باسمائها الوقوع مثل ذلك في مواقع من الكلام
 الذي يحجز ببلوغته مصافح الخطباء كقوله تعالى وما
 من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه انهي قوله
 لا يخفى ان الفاضل الشريف لم يخلص الفاضل المحقق
 بعدم جواز تعلق الباء بـيحيى على كونه صلة بل عمل قوله
 مبهمة على السهو وحصره بكون الباء صلة من غير تضمين مع
 جواز ارادته بهنكا كالتجريد بـلا فرق فلا معنى لقوله على
 ان ذلك صحيح ايضا اه قال بعض الفضلاء في القاموس الباء
 تقطيع الكلمة بحروفها وفي الاساس الباء تعدد الحروف
 فعلى هذين معنى قوله يتيحي بها تقطيع الكلمة بحروفها
 بسببها او تعدد الحروف بسببها لا احتياج الى تجريد
 عن بعض المعنى واعتبار زائد في المعنى وتضمين المعنى

ان الرككة من جهة المعنى انما يكون
 من جهة انهم يكون الركك باسماء
 الحروف باليد قبل ورود
 قوله اسماء سميائها
 الحروف مثلا

الاثنان اي يوتي بهاء مبهمة انتهى قول في بحث من وجوه
 اما اوله فان حمل التبعي هنا على السجاء بمعنى تقطيع الكلمة
 ليس كما ينبغي اذ الظاهر من الباء هنا الآلية دون السببية
 وتقطيع الكلمة لا يكون بلاء لفاظ الق قد دل الحرف
 بها اي الاسماء بل بالحروف التي هي مسمياتها كما اذا قطع ضرب
 مثله بان يقول ضربه به من غير فصاح الهاء كما يدل
 عليه تقييد التقطيع بالحروف ولما حمل الباء في بها على
 السببية بتقدير كون المعنى تقطيع الكلمة تحرفها
 بسببها مع كونه خلافا لظاهر فريك لا يجوز العقل
 مع جواز الحمل على التجريد والتفهيم ولين لم جواره
 فلا يناسب هنا ايضا لان المصدر بعد بيان تسمية الحرف
 بلاء لفاظ التي بعدد الحروف بها كما هو الظاهر مما سيأتي
 من كلامه كقوله اذا تهيئة وقوله موقوفه كاسماء ^{علا}
 فيقال الف لام ميم فلا وجه لحمل التبعي مع جوار كونه
 تعداد الحروف على التقطيع كالا يخفى على ذي سكة سليمة
 على ان المصدر يذكر في الاساس كون التبعي بمعنى التقطيع
 لا في بيان معناه الحقيقي ولا المجازي فحمله على التبعي

الواقع في كلامه على التقطيع ما لا يناسب المقام كالا يخفى على
 ذوي الفهم واما ثانيا فلا نكون محبا لكلام
 تقطيع اللفظ بحر وفها لا يقتضي كون تبعي بمعنى
 يقطع اذ يجوز ان يختص هذا المعنى بالثلاثي وان
 لا يستعمل في غيره وايضا يجوز ان يكون السجاء الذي
 بمعنى التقطيع اسما له لا مصدر محجوت اللفظ ولم هذا فاما
 صاحب المقاموس بعيد هذا وجهيت الحرف وتجيئة ولم
 يقال محجوت اللفظة ولم يسمع من اهل اللغة محجوت
 اللفظة وتجيئتها اصلا فلا يكفي ما نقله من القاموس
 فيما ادعاه بل لا بد من الدثبات بصرح النقل في التبعي ولم
 يثبت واما ثالثا فلا ن التبعي على تقدير تسليم كون عبارة
 جميع الاساس مثل ما نقله من غير تقييد بتقدير الاسماء
 عن تعداد الحروف باسمائها واطلاق اللغة محمول على ترك
 القيد لتقرر على ما يدل عليه النقل عن الحواشي والعرف
 المطرد كما ذكره صاحب كشف اللهم ان يحمل ما في الحوا
 من قيد الاسماء ومقاله المصدر في ما سيأتي على كون التبعي
 مقيدا بحسب العرف والعادة لا بحسب اصل مفهومه

على ما هو الظاهر من كتب اللغة لان وظيفة بيان اصل
الاشياء ومفهوماتها ولو كان القيد دخلا في مفهوم
الشيء لم يملوه فيها كما لا يخفى فليتنازل في مفهوم
ثم قال ذلك البعض السيد ادعى ان التبعي تعديد الحروف
باسماؤها فلا بد في ذكرها من تفصيل او تجريد لكن سنده
في ذلك عبارة الكشاف فيما بعد اللفظ بها الى الحروف
غير متجهة لا يحل بطائل فان المراد غير معدودة باسمها
لا غير معدودة مطلقا وليس سنده يقاوم بيان كتب
اللغة انتهى قول لا يخفى ان كتب اللغة ليست بمتجهة
في عدم دخول قيد الاسماء في مفهوم التبعي اذ لا يلزم من
البيان للتقيد التصريح بخلافه اذ يجوز ان يكون عدم البيان
لظهور دخوله في مفهومه لا لعدم دخوله فيه فينبذ
تجاوز ان يكون ما ذكر الشريفي دليلا على ما عاه مفصلا
لما اجمله ارباب اللغة سيما اذا كان التفرع في الحواشي
كما ذكرناه انفا من هذاتين ايضا ما في قول البعض الآخر
حيث قال لا يخفى ان عبارة الاساس لا يدعي على اعتبار اسماء
في التبعي وتعدد الحروف الى اذ الاستدلال ليس بعبارة

تبعي
عصا

الاساس

الاساس حتى يضره عدم دلالة عبارته على مدعاه فلا
يمكن الجواب عنه الا بالنقل عن ائمة اللغة في عدم اعتبار
قيد الاسماء وكذا ظهر ما في قول من قال ما ذكره من الطعن
مبنى على ما ذكر في الحواشي واما ما نقل عن كتب اللغة
المعتبرة كالا اساس والصحيح فوافق لما حققه
سعد الدين فلا وجه للطعن في قوله مع رصانة مبناه
انتهى اذ رصانة مبناه انما تكون اذا كانت كتب اللغة
نصا فيما قاله ومخالفا لما في الحواشي وليس كذلك كما
تحقيقه قال بعض العلماء واما قول صاحب الكشاف وان
اللفظ بها غير متجهة فليس مبناه على اللغة بل على
العادة والاستعمال بدلالة قوله سابقا على ذلك
القول واستمرت العادة من تبعي ومتى قيل
للكتاب كتب كيت وكيت ان بلفظ بالاسماء وهو لا
ينافي كون التبعي في تعدد الحروف وتقسيمها عليه
نحو قوله في ان فمرت متجهة انتهى قول هذا كلام
ناشئ من عدم الوصول الى اللب ومن قلة التدبر والتدبر
لان ما ذكره لا يكون محجلا بل هو حجة عليه اذ لو لم يكن

تبعي

سعد



القيد معتبرا في مفهوم التبعي لما قال متى نهجت بدو
 قيد الاسماء اذ معناه متى عدت الحروف باسمائها
 وما قاله من استمرار العادة فمحمول على مجموع التلفظ
 باسمائها والكتابة بانفس الحروف لا على كل واحد منهما
 على حدة فلا يستقيم الاستدلال به على كون اعتبار
 القيد بحسب العادة على ان العادة لا تنافي كون القيد
 معتبرا في اللغة ايضا بل العادة تكون دليلا على اللغة
 ما لم يكن في اللغة ما يخالفها وههنا كذلك حسبما قاله
 بعض المحققين وتخللف تعددها في الاساس على
 تعددها باسمائها على حذف المفعول بواسطة اتما
 على تبادله بناء على استمرار العادة قال بعض الفضلاء
 يقال هجوت هجوا وهجاء او هجيتها تهجي وتهجيتها
 تهجيا كلها بمعنى واحد وذلك المعنى هو تعدد الحروف
 باسمائها فاذا اردت تعدد هذه الحروف وهي
 د ع مثله قلت جيم العين فتعد يد هذه الحروف
 بالاسماء هو التبعي كما اذا كان اشخاص من الناس لهم
 اسماء كن يد عمرو وبكر مثله او تريد تعدد تلك الاشخاص

فاما تعددها بذكر اللفاظ الموضوعه لها فاذا قلت
 زيد بكر عمرو فقد عدت تلك الاشخاص باسمائها انتهى
 اقول فيه بحث لان ما اورد من الاستدلال على كون
 التبعي تعدد الحروف باسمائها ليس تاما اذ لا يصح القياس
 على تعداد الاشخاص وسائر الاعيان باسمائها كما
 في زيد عمرو وبكر فليس ثوب لحم لان المسمى في سائر
 الاعيان ليس من اللفاظ كما سائر اسمائها فلا يمكن عددها
 بالاسماء اذ لا يمكن العداد بالتلفظ فلو كان اسماء الحروف
 لان الحروف اللفاظ كما سائر اسمائها فيمكن تعدادها باسمائها
 كما في صدر به فلا وجه لقوله كما اذا كان اشخاصا
 نعم يمكن ان يقال لما كان للحروف اسماء كالاعيان
 تعدادها بتعدادها باسمائها لكن لا يكون هذا دليلا
 مستقلا بل بانضمام العرف فارجع الى العرف كما استدل به
 صاحب الكشاف اللهم الا ان لا يريد بقوله كما اذا كان
 من الناس اسماء الاستدلال بكون التبعي تعدد الحروف
 بل مجرد التنظير وفيه بعد كما يخفى **قوله** اسماء
 مسمايات الحروف لبسوبة التي منها ركب الكلم

او جز البياض في هذه العبارة جذف كلمة البسوط لعدم
 افادتها فائدة زائدة في بيان المقصود وقيل وليس بذلك
 اذ بدون ذكر البسوط توهم العيان انها اسماء للحرف
 باعتبار وقوعها في الكلام فقدر اقول الظاهر ان المقام
 يدفع اليها المذكر في الكلام وان قوله التي تنجيها
 دليل على ان كونها اسماء لها ليس باعتبار وقوعها في
 الكلام كماله يخفى على ذوالذراع على انه لا نسف كون ذكر
 البسوط مفيد الدفع التوهم اذ التوهم ناشئ من التقييد
 بقوله التي ركبت منها بعد ذكر البسوط فيجوز ان يكون
 ذكرها باعتبار كونها مبسوطه قبل التسمية فعلى هذا
 لا يدفع اليها ما لا يجذف قوله التي ركبت **قول**
 فقولك صا اسم تسمى به ضم من ضرب ذات التسمية
 هي هنا بمعنى المذكر مطلقا قال الفاصل الشريف وغيره
 نذكر من قولك سميت زيدا اذ اذكرته اقول ظاهر شعرك
 هذا القول منقول عن ركبت اللغة لكنه لم اظفره في كتب اللغة
 الا ان في الاساس وذهب اسم في الناس ذكره واظن في
 يجوز ان يكون مبنيا على بناء الفاعل بلفظ الخطاب كما هو

لا يخفى ان يترك الناس ان يكون منها
 بعد قوله ركبت كما ذكره البياض ويكون
 المحض المفهوم من تقديرها غير متعدي منها
 ان المقصود بيان تركبها في الكلام
 محض تركبها في المادة والمادة اقول
 فيها التركب من المادة والكلام اقول
 يمكن ادعاء المحض فيها التركب من المادة
 اخبرنا ان كان الكلام المحض في
 ولها قال صاحب الكشف ان التسمية
 التي من غناص الحرف البسوط التي منها
 من تركب الحرف البسوط التي منها
 ركبت الكلام فصار الالف في الماصية
 لا انحصار جميع افعال الكلام فعلى هذا يكون
 المحض صحيحا كما لا يخفى من هذا

الناسب

المناسب اذا تهجئة ويجوز ان يكون مجهولا بلفظ الخطاب
 الغيبة على تقدير كون ضم قايما مقام الفاعل وقصر
 على كونه بلفظ الخطاب فقد قصر وهو التسمية بمعنى
 الذكر على ما قاله ثقات المحققين ولا يحتل غير ذلك
 من التسمية بمعنى وضع الاسم كما هو التبادر من التسمية
 وليس كذلك لان وضع هذه الاسماء للحرف وليس في وقت
 التسمية فلا معنى لتعليق الوضع بالتسمية كذا قال بعض الفضلاء
 ثم قال ولان تسمى بلفظ الخطاب وان لا تضع ضاد
 باناء ضم انتهى اقول فيه بحث اما اوله فلا يكون
 تسمى بلفظ الخطاب ليس بواجب كما سبق فلا يكون الدليل
 ثانيا انه يقبل المنع كما لا يخفى واما ثانيا فلا ناله ما لا يرجع
 الى الدليل السابق اللهم الا ان يكون الغرض مجرد تغير
 الاسلوب فلا وجه لعدم دليله اخر قال المولى الفاضل
 الفتازاني هي من التسمية بمعنى ذكر الشيء بالاسم انتهى قوله
 فيه بحث لان التسمية بمعنى ذكر الشيء مطلقا لا ذكر الاسم
 ولذلك قالوا هي بمعنى الذكر من قولك سميت زيدا اذ اذكر
 ويؤيد زيادة به في قول المصنف انه على ما قاله يحتاج هذا الكلام

سنان النجاشي
 شيخنا الميرزا

فطير زاده

الى التجريد ايضا فلا يكون وجب في زيادة به ولهذا فصر
 غير مطلق الذكر والضمير في تبعيته راجع الى ضرب أي
 حروفه كذا قال المولى الفاضل الشريف يعني ان تبي ضرب
 لا يكون الا بتبي حروفه اذا التبي انما هو تعدد الحروف
 فيكون اسناد التبي اليه اسنادا مجازا قال الشيخ ^{الفاضل} الذي
 قيل انه راجع الى ضاد وقل الى ضه وقل الى ضرب وهو ^{الواضح}
 انتهى اقول الظاهر من كلامه جواز رجوعه الى ضاد و
 عند وان كان غير واضح وليس كذلك اما الاول فلان
 الضاد ليس بتبي بل المتبي انما هو التسمية كما قال بعض ^{المفسرين}
 واما الثاني فلا نه لا يمكن ان تبي الحرف الواحد اذا التعدد
 يقتضي التعدد كما هو الظاهر ما سبق من تحقيق معنى التبي
 اللهم الا ان يراد بالضاد سماء اعني ضه ويراد بتبيها
 تعدد سماع ساير الحروف باسمها ولا يخفى ان هذا تكلف
 بارد لا يصار اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة فيها جواز
 رجوعه الى ضرب بدون التكلف المذكور مع كونه ضرب
 منها قال بعض الفضلاء والضمير من تبعيته عايد الى ضه
 يعني اذا اردت ان تذكر ضه من ضرب تقول ضاد لان

جوردی

طريق ذكر الشئ هو ذكر لفظه الموضوع له وكذا في غير اقول
 لا يخفى على قوله وكذا في غير اذ انحصار طريق ذكر الشئ
 بذكر لفظه الموضوع له انما هو اذ كان الشئ المذكور غير اللفظ
 واما اذا كان لفظا فيجوز ان يذكر بنفسه ايضا ثم ان ذكر
 حرف واحد باسمه ليس تنج بل هو ذكر الحروف باسمائها
 فرجوع الضمير الى ضه محتاج الى تاويل الذي ذكرنا انفا
 كما اذا رجع الى ضاد باعتبار سماء فلا فرق بينهما في ضا
 الى التاويل في رجوع الضمير اليهما فلا يحسن ما قاله بعد
 تجوز رجوعه الى ضه فلا يحسن ان يقال ضمير تميم
 عايد الى ضاده **قوله** وقد رجعت في هذه التسمية
 لطيفة اه هذه جملة مستأنفة ابتدائية اتي بها البيان ^{اللطيفة}
 لاحكام مطلقا ويؤيد ما وقع في بعض النسخ من قوله و
 بالام ومن قال انه حال ماد عليه قوله اسماسمياتها ^{الاسماء}
 الحروف لم يصب ذلك حاجة الى جعله حالا ولا وجه
 لبعده عن الحال وصاحبها كما لا يخفى قال المولى الفاضل في هذه
 اشارة الى ماد عليه اسماسمياتها كذا واسمان كذا انتهى
 يعني ان هذه ليست باشارة الى مصدر تسمى المذكور ^{الاسماء}
 بل مقصود ^{الاسماء}

ان العجب

هذا الاول استدلال الفاضل الشريف حيث قال
 لان المقصود بيان رعاية تلك اللطيفة في اسما
 الحروف مطلقا لا في اسماء الحروف المخصوصة
 انتهى ان يعرف ان يكون الاسماء
 في التسمية المطلقة فلا يكون
 انحصارها في المخصوصة فلا يكون
 ما ذكره من حيث
 المقصود

لان اللطيفة في وقت التسمية بمعنى وضع الاسم في وقت
التسمية بمعنى الذكر التي هي مصدر تسمى بل هي اشارة
الى جميع ما دل عليه الكلام السابق الذي ذكرنا فيه ما يدل
على التسمية بمعنى وضع الاسم مثل اسماء واسمان وغيرها
ما يدل عليها فان قيل فعلى هذا يلزم ان يفهم قوله صاد
الى قوله اسمان لكذا كما قال بعض الفضلاء قلنا انما لم
يضم اليه قوله صاد اسم اكفا بذكر اسمان وانما لم يعكس
مع انه الاولى لتقدم قوله اسم لعدم الاعتناء في دلالة
على التسمية كدلالة اسماء فلا حاجة الى تفرجه ولقد
احاطة ما في الكلام مما يدل على التسمية بذكر ما في الكلام
واخره وما ذكرناه فظهر ان مراد الفاضل التفاتنا في كون
اشارة الى جميع ما يدل عليه الكلام من التسمية العامة و
فلا يتوجه عليه ما قاله الفاضل الشريف من انها ليست باشارة
الى ما دل عليه قوله اسم وقوله اسمان لقوله به لان المقصود
بيان رعاية تلك اللطيفة في اسماء الحروف على الاطلاق اه ان
مراد التفاتنا في الاشارة الى التسمية التي يدل عليها مجرد اسم
واسمان حتى يرد عليه ما قاله نعم يجوز ان يكون مراد

المراد

الشريف مجرد دفع توهم كونها اشارة الى التسمية التي يدل
عليها قوله اسم واسمان فقط لا الرد على التفاتنا في كونه
بعيد جدا قال بعض الفضلاء الاول ان يفهم معه
قوله صاد اسم ايضا بل ان يترك الجميع لان المقصود بيان اللطيفة
في تسمية مطلق الاسماء التي هي بها اللهم الا ان يقال
التسمية مذكورة في ضمن تسمية الاسماء المخصوصة فهو
المشار اليه اقول قد ظهر مما ذكرناه انه لا حاجة الى ضم
بطريق المذكور مع اسمان ولا حاجة الى اعتبار مطلق التسمية
في ضمن تسمية الاسماء المخصوصة نعم يرد عليه ان الاولى
ان يترك غير اسماء ويقول كما قاله الفاضل الشريف لخص
المقصود به فلا حاجة الى الاشارة الى ما في ضمن غير لكنه
اراد حملها على الاشارة الى جميع ما يتفاد من الكلام المتفق
وان جاز الكفا بالاشارة الى ما في ضمن اسماء فقط و
جوز الاشارة الى ما في ضمن قوله تسمى به بان قال كانه
يدل على التسمية بمعنى الذكر يدل على التسمية بمعنى وضع
الاسم لانه انما يصح ذكره بالضاد لانه موضوع له انتهى
اقول هذا امر غير محتمل على هذا التقدير يلزم ان يكون

شبه
المراد

بما ورد

صدر الغير من اجزاء الاسم بالوحدة الاعتبارية التي
يعد بها الشيء المركب واحدا فنل هذا التركيب يمنع
العدالة ونظير بعض الحروف المعانية المركبة من الحروف
المبانية كربت لا حيث يقال انها يقتضي صدر الكلام مع
كونه غير واحد حقيقة فلا وجه لقوله اذ جعل الشيء
قوله وهو مروف وحدان والاسامي عددها مروفها
مرتق الى الثلثة قال بعض الفضلاء وقد حل الجمل الى
على الحالية والثانية مع تقييدها بقيد في قصد المسمى
على العطف على الاولى وقد اندفع بهذا التقرير اشكال
صعب لم ارا حلها م حوله ايراد او دفعا وهو ان
من كلام المعول ومن كون الاسامي على ثلثة اعراف ان يكون
مقدما على الاتجاه المذكور لوجود تقدم ما في خبر ما على
ما في خبر جوابه انتهى **قوله** الظاهر ان قوله وهو مروف
وحدان جملة معترضة بين الشرط وجوابه على اعتراف
لثانية ايضا اعني والاسامي اه على العطف على الاولى
او على استقلالها وتقدمها على هو الظاهر من تقرير اكثر
المحققين فعلى هذا لا يتوجه الاشكال حتى يحتاج في

في اندفاعه الى التقييد المذكور اذ لا يكونان قيدا لما
في خبر لما حتى يلزم تقدمه كون الاسامي على ثلثة اعراف
على ما في خبر جوابه على ان الاشكال انما يتوجه على تقدير
كون الجملة الاولى الحالية وعطف الثانية عليها على ما سبق
فهو غير لازم اذ يجوز ان يكون الاولى الحالية والثانية
اعتراضية على كون الواو للاعتراض او على العكس ان يكون
كلها الحالية على كون الثانية مقدرة على التداخل
او على التعدد ومع هذه الاحتمالات لا يحتاج في
الاندفاع الى اشكال المذكور الى التقييد المزبور كما لا يخفى
قالا المولى الفاضل الشريف واما قال مرتق الى الثلثة
تلتحقا الى ما ذكرناه اي الى انها على اعدل الاوزان كما
في الارتفاع من الدلالة على بلوغها الى كمال وتفرعها من نقصان
قالا المولى الفاضل المحقق واما ان هذه العبارة قلم
هي ثلثة لانه لم يتبين بعد ان من راي بان ثلثة في الاول واما
يتبين فيما يلحق فذكر ان مجرد التعدد في حروف لا يفي
كاف في المقصود وورد المولى الفاضل الشريف ان قال
وهو سهل لان المحكوم عليه لما كان شاملا لجميع الاسامي

وحكم بان عدد حروف كل واحد مرتق الى الثلثة كان
هذا خبر ما يكون الكمال ثانيا كما لو قال ثلثة واجاب عنه
الفضل بان مدفع بان الحكم على لفظ بان عدد حروفه
مرتق الى الثلثة على الاحتمال لا تنصير فيه على كونه ثانيا
بل هذا الكلام صايق على كونه ثانيا ايضا وذلك لان
المختار من المذهب في انها لا دلالة لها على دخول ما
في حكم ما قبلها لا على عدم الدخول انتهى قوله في بحث
اما اول دلالة لا خلاف في ان الى لا دلالة لها على دخول
بعدها في حكم ما قبلها ولا على عدم الدخول بل انها مجرد
الغاية فاما الدخول والخروج فامر يدور مع الدلالة
وعدمها فلا وجه لقوله لان المختار من المذهب في انها لا
دلالة لها الى اخره واما ثانيا فلو لا احتمال ولا ترد في
ما بعد الى في حكم وعدم الدخول في بل ما الدخول وعدمه
ان قام الدليل على احدها والآخر الصحيح عدم الدخول
عليها صرح به ابن هشام والشيخ رضي الله عنهما حيث قال
اختلف في دخول ما بعد الى في حكم ما قبلها قيل يدخل اذا كان
من جنس ما قبلها وقيل مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا

الحرف
المرتق

وهو الصحيح لان الاكثر عند القرينة عدم الدخول فيجب
الحمل عليه عند التردد انتهى فظهر من هذا انه لا احتمال
لا ترد وعند عدم القرينة في عدم دخول ما بعد الى في حكم
على الصحيح فلا وجه لقوله بان الحكم على لفظ بان عدد حروفه
مرتق الى الثلثة على الاحتمال لا تنصير فيه لان فيه تنصير
اما على الدخول او عدمه ان قام الدليل على احدها او
عدمه فقط ان لم يبق دليل اصلا ولهذا قال بعض ائمة
بعد ما قال لا دلالة في الى على الدخول وعدمه بل هما
ناشئ من الدليل فعلى هذا يجوز ان يكون بعض اللفاظ
ثانيا كما يقال فلان ارتقى الى السطح مع انه في طريقه
اقول لا يخفى ان الظاهر من مثاله بقوله كما يقال ان يكون
النكتة في لفظ الارتقاء حيث لا تقتضي الوصول الى المسمى
المعين كما اذا قيل فلان ارتقى السطح بدون اللفظ
السابق صريح في كون النكتة في عدم دلالة الى على دخول
ما بعد في الحكم وخروج عنه لان مرتق وقد سبق الكلام
فيما يتعلق بالي فلا تعيد ثم قال واجيب عنه بوجه آخر
انه ليس عبارة المتن حكم بان عدد حروف كل من الاسماء

الاسماء
المرتبة

بالقول رد على قائل هذا القول بان ^{الصدر} لا حزم منها هو
 بمعنى الاول لا بمعنى الذي ذكره القائل اولاً ولذا
 لم يقل الشيخ رضى الدين في شرح الشافية في بيان هذه
 النكتة عبارة الصدر بل قال فسمى كل واحد منها باسم
 اوله ذلك الحرف لانه لا يقال يقول بكون جميع اسماء الحرف
 على ثلاثة احرف بل يقول بكون بعضها كذا وتا وغيرهما
 ثانياً فعلى هذا لا يكون محل الصدر على المعنى الذي ذكره
 القائل المذكور وجهها وجهها جداً وايضا دعوى الظبية
 لا تقتضى لزوم كون الاسماء على ثلاثة احرفاً ^{لا يجوز ان يكون}
 هذا على ما وقع نادراً وقيل فانه لا يشترط على هذا ^{القول}
 ايضا ان يكون الاسم ثلاثة بل يجوز ان يكون زائدا عليها
 اولاً هذا ليس بشئ اذ القول المذكور بعد كون الاسم
 قدرا ما يمكن ان يكون المسمى صدره واوله واصله ثلاثة
 فلا وجه للزيادة على الثلاثة فان قيل الظاهر من الشرط
 والمزا كون جميع الاسماء الفاظاً موضوعية بحيث يجعل
 اولها نفس المسمى ليدل على المسمى لانه لفظة ويكون
 المسمى اول ما يقرع السمع مع انه ليس كذلك اذ ليس بعض

فانما لا ينبغي
 الا

الحروف كبا وتا وحاشا من هذا القيل بل هو في
 حروف زيد في قول عليها حرفان من جنس حركتها اذا
 اردت ان تجعلها اسما في حال التهي كما يضعف امر
 لا لكونه من حروف الدين في نحو قوله كانك في الكتاب
 وحركته محرمة عليك فلا محل قلنا الظاهر ان جميع
 موضوعات المسمى على ما قررناها وليس بعض الحروف
 كما قيل ادلو كان كذلك لقليل جاء في الجيم وشاء في ^{الدين}
 مثلاً لا طراد في جميع الحروف فعلم من ذلك ان جميع الحروف
 • وحدان جعلت وايال الاسماء التي وضعت لها ابتداء
 ليدل عليها وليكون اول ما يقرع السمع لا من جنس الزيادة
 والى هذا اشار صاحب الكشف بقوله وليس من جنس
 الزيادة اه **قوله** فلم يغفلوها قال صاحب الكشف
 اى تلك التسمية اى لم يجعلوها غفلة عن هذه السمة
 اعنى الدلالة او من غفلت الشئ اذا تركته اى لم تركوا
 هذه الطريقة غير مسكوكة والاول هو الوجه والمولى
 الفاضل التفتان في مزج الثاني على الاول حيث فسر
 اولاً بالمعنى الثاني ثم فسر بالمعنى الاول بطريق التعطف

على عكس ما قاله صاحب الكشف والمولى الفاضل الشرف
 ان طريقة صاحب الكشف ولم يغفلها حيث عكس طريق
 التفاز في قول الحق ما اختاره الفاضل الشريف
 كون المعنى الاول مناسباً للمقام كما لا يخفى وان شاء
 يغفلوها على تقدير كونها بمعنى يتركوها يقتضي في
 رجوعها الى الطريقة او الى الدلالة نوع تكلف لهما
 غير المذكورين صراحة فارجاعها الى احدهما اما
 المذكورين حكماً للدلالة الكلام عليهما او كون الطريق
 بتأويل الطريقة وان يدلوا بتأويل دلالة لم يخلف
 رجوعها الى التسمية على تقدير كون يغفلوها بمعنى
 غفلة عن هذه الية ولان المراد من عدم ترك الطريقة
 غير مكوكة ان يجعلها مكوكة فعلى هذا الأسب
 ان يقول فسلكوها كان فلم يغفلوها ثم ان صاحب الكشف
 قال ليقبل هذا الكلام ولما أمكنهم رعاية ان يجعلوا
 في اللفظ دلالة على المسمى لم يغفلوها اي لم يجعلوا الدلالة
 غفلة عن هذه السمة الى آخره فلا يخفى على المتأمل ان
 مقتضاه ان يقول في هذا المقام اي لأسماء مقام اي

اي التسمية كون الأسماء مذكورة حكماً كاذباً اليه
 بعض الافاضل حيث قال والصحيح بخير ان يكون للمولى
 اي لم يجعلوا الاسم غفلة اي مهمله خالية عن علامة
 دالة على معناها او يقول في الاول اي لم يجعلوا التسمية
 مكان لم يجعلوا الدلالة قال المولى الفاضل التفاز في اول
 يجعلوا تلك التسمية غفلة عما طلاع عن الدلالة ومعنى
 هذه الدلالة ان يكون المسمى بعينه او ببعضه خراس
 الأسماء كما في أسماء الحروف وكما في البسملة ونحوها
 والاف في كل اسم موضوع دلالة على المسمى انتهى قوله
 يعني لما قال عا طلاع عن الدلالة الجرس ان مقدار وهو
 اذا لم يجعل المسمى صدر كل اسم مثلاً لا يلزم كون التسمية
 غفلة اي عا طلاع عن الدلالة لان كل الموضوع دال على
 الموضوع له البته فلا يلزم كونها عا طلاع فاجاب عنه
 بقوله ومعنى هذا يعني ومعنى هذا الجنس من الدلالة
 ان يكون اه وليس هذا تفسير الدلالة التي في قول المص
 ليدلوا حتى يرد عليه ما قاله بعض الفضلاء الصواب
 ان يعبر الدلالة في اول الحال بل يخفى ان يكون المسمى

المولى
 جابر
 بردي

على
 المولى
 قولي

بعينه صدر الاسم لان المص حصرها بقوله وجعلوا المسمى
 صدر كل اسم منها ولانه اعتذر عن استعادة الهمزة مكان
 مسمى الالف بانه لا يكون الاسكنا ولا يصح هذا الاعتد
 البناء على هذا التخصيص فان الكنى لا يعتذر في
 جرائن الاسم لانها يعتذر وقوعه صدر الاسم و
 التعميم في قوله وما يضاهيها في ايداع اللفظ دلالة
 على المعنى تنكير دلالة محرمه اه على ان تخصيص المص
 الدلالة بقوله وجعلوا المسمى صدر كل اسم لا ينافي
 تعميم الدلالة في الاول اعني قوله ليدلوا اذا ظاهر
 ان يكون معناه ان يدلوا على المسمى دلالة لفظية
 مطلقة لان ما يقتضيه قوله ان المسميات لما كانت
 الفاظها والدلالة المذكورة له الدلالة بطريق جعله
 صدر الاسم لان الطريق المذكور اعني جعله صدر
 انما هو ليكون المسمى اول ما يقرع السمع لا مجرد الدلالة
 فلا وجه لتخصيص الدلالة التي هي في ضمن ليدلوا بالدلالة
 بطريق جعل المسمى صدر الاسم على ما ظنه القائل
 المذكور قال بعض الفضلاء في صدر تفسير الدلالة

الموحى جابر يردى

مؤلف

في قوله ليدلوا فوضعوا المسمى في اول الاسم ليكون دلالة
 على ان ذلك الاسم اسم لهذا المسمى انتهى اقول تفسير الدلالة
 بهذه العبارة لا يخلو عن خراطة كالا يخفى فان المراد
 منها دلالة الاسم على المسمى دلالة لفظية بحيث يكون
 المسمى اول يقرع الدلالة على ان الاسم اسم للمسمى
 وان امكن ارجاعها الى الدلالة المذكورة **قول**
 الالف فانهم استعاروا الهمزة مكان مسماها
 لا يكون الاسكنا اقول هذا صريح في كون الالف
 اسما للمدة الساكنة وقد خالفه الشيخ رضي الدين
 حيث قال واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة
 فينبغي ان يقول لا ولا تقول لام الف واما قوله انكبت
 في الطريق لام الف فقصدوا اللام والهمزة لا موقوفة
 لا وقفا الفاضل الشريف في الحاشية وبالجملة فالله
 اما مختص بالساكنة او متناول للمتحركة ايضا وقد حكم
 الشارح بانه اسم بالهمزة فقط لانه مصدرها على قياس
 ما ير اسماء الحروف وجعل اسم الالف لفظه لا وفيه
 تكلف كالا يخفى اقول وجه التكلف ان العرف واكثر

النخاعة متفقون على ان الالف اسم للساكنة ايضا ^{مختص}
 بها بعد حدوث اسم الهمزة للمحركة فلا وجه ^{للتخصيص}
 بالمحركة بمجرد كون اوله حمزة لان الالف لا يحد مع حوا
 الاستعارة للشاركة بينهما ليس بالحرز بحيث يقتضي
 المخالفة للاكثر والعرف فيكون ادعاء تكلفا لا ^{مخالفة}
 ثم ان الظاهر من قولك ان يكون مقصودة من الالف
 صورة الساكنة ادلة صورة الهمزة والما كتب في اويل
 الكلمة فهي على صورة الساكنة لا على صورتها فصرفه
 الى صورة الهمزة خارج عن الامكان وقوله استعار
 الهمزة مكان سماها لا يكون الا ساكنا ظاهرة يقتضي
 الخصاص اسم الالف بالساكنة مع ان مذهبه كونه اسما
 للهمزة ايضا كما سيظهر فيما ياتي فاعلى هذا يكون الخص
 ههنا اضافيا الى بالنسبة الى الالف الذي استعيرت
 الهمزة فيه قال بعض العلماء يلزم من هذا التصدير
 تاخر الشيء عن نفسه لان الاسم متأخر عن الشيء ^{فان}
 فلو جعل المسمى ^{نفسه} من الاسم يلزم ان تاخر المسمى عن
 تاخر انما نيا ^{نفسه} ولو اجيب بان المسمى جنس وواقع

صدر الاسم

في صدر الاسم فرد من افراد ذلك الجنس فالقدم جنس
 والمتاخر فرد منه قلنا تقدم الجنس يستلزم تقدم
 جميع افراد ذلك الجنس موجود في ضمن كل فرد من افراد
 فيلزم ما في صدر الاسم انتهى ^{قول} هذا ليس بشئ
 اذ لا يلزم من تقدم المسمى عن هذا الاسم تقدمه عن
 لان هذا الاسم هو مجموع الحروف لوحدان من حيث
 هو مجموع ولا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد
 من الحروف اذ لا يلزم من انتفاء الكل انتفاء الجزئي
 ان يوجد كل واحد من ذوات الاجزاء قبل الاجتماع
 وعددها اجزاء الكل فلا يلزم من جعل المسمى صدر اسم
 على نفسه على ان تقدم ذات المسمى عن ذات الاسم غير
 اذ لا يلزم تاخر اسمية الاسم عن المسمى لا تاخره ^{ان}
 يلزم تقدم ذات المسمى عن ذات الاسم كما لا يخفى ولما
 قدم البياض في ثبات كون سماء الحروف اسماء له
 حروفا على بيان اللطيفة وتعلق نظري في كتابه
 للبحث لتقدمه اردت ان اسود ما خطر بخاطري مما
 يتعلق باثبات كونها اسماء ثم جعلته بعد تسوية ذلك

لما حُررت على الكشاف وبالله التوفيق وبعد امنية
 التحقيق قال البيضاوي بعد ادعاء كون الالفاظ
 الموضوعه لحروف التبعي اسماء وايراد الدليل عليه واري
 ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال من قرأ حرفا من كتاب
 الله تعالى فله حسنة والحسنة بعشر اثنى عشر اقل
 الم حرف بل الف حرف ولا م حرف ويم حرف فالمراد به
 غير المعنى الذي اصطلح فان تخصيص الحرف به عرف متجدد
 بل المعنى اللغوي ولعله سواء باسم بدلوله اقل
 الظاهر ان المراد من الحرف في قوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم من قرأ حرفا الطرف الذي يعبر حروف التبعي والكلمة
 والمركب من الكلمتين الواقعتين طرف الكلام اذ الحرف في
 اصل اللغة الطرف في الصحاح والقاموس حرف كل شئ
 طرفه وشيفره وحنه فالحرف في الأصل يطلق على كلمة
 ايضا باعتبار وقوعها طرف الكلام ثم حصص في عرف
 بما يقال الاسم والفعل اعني الحروف العوامل وحرف
 التبعي فعلى هذا لا وجه لما قاله المولى الفاضل المتأخر
 فان اطلاق الحرف على ما يقابل الاسم والفعل عرف

المولى
 والشمس

جد بد اختراع ائمة الصناعة وانما الحرف عند اول
 ما يتركب منه الكلم من الحروف المبسوطة وما يطلق
 على الكلمة ايضا يجوز لان الحرف الجديد هو تخصيص
 الحروف بما يقال الاسم والفعل والحروف المبسوطة
 لا اطلاقها على ما يقابل الاسم والفعل اولاد ولا الحرف
 عند الاول ليس بمخصوصة بالحروف المبسوطة بل
 الحروف بمعنى الطرف والحد ايضا عام لجميع ما يقع طرفا
 من الكلمات وغيرها على ما حقق ولا وجه ايضا لما
 قاله المولى المذكور فاربيد بالحديث الشريف دفع توهم
 القصور وزيادة تعبير ارادة المعنى الحقيقي ليتبين بذلك
 ان الحسنة الموعودة ليست بعدد الكلمات القرآنية
 بل بعدد حروفها المكتوبة في المصاحف كما يلوح به
 ذكر كتاب الله تعالى دون كلام الله تعالى والقرآن
 انتهى اذ لا ينفع ما ذكره بقوله ليتبين اه حمل الحرف الواقع
 في قوله عليه السلام من قرأ حرفا على الطرف العام
 لجميع الحروف المكتوبة والكلمات ولا يقتضي اذ خراز
 عن الكلمة ويجوز ان يكون المراد من الحرف في قوله عليه

من قراء حروف الحروف البسطة لكن الحنة انما تكون في مقامها
 اذا كانت مقرونة في ضمن قراءة تمام الكلمة اذ قرأت الحروف
 بدون قراءة تمام الكلمة لا تكون قراء القرآن ولما توهم
 كون مجموع ما يدل عليه صور المكتوبة في فواتح السور
 اعني مجموع الفلام بهم مثله كلمة واحدة باعتبار كونها اسما
 للسور دفع ذلك التوهم بقوله لا اقول له ومن ان كل واحد
 منها كلمة واحدة والحنة بعد دحرف كل واحد منها
 اعني الفلام وبهم لاحرف مجموعها حتى من قراء سور
 البقرة الف الفلام ولم يقرأ بمجموعها يكون احسن
 بعد دحرفها فعلى هذا يكون المراد من الالف واللام
 والهم في قوله عليه السلام لا اقول الفلام بهم حرف بل الف
 حرف ولام حرف وبهم حرف لفظ الف ولفظ لام ولفظ هم
 حرف دون سميائها الحروف البسطة فيلزم ان يكون
 اطلاق الحرف على كل واحد من الالفاظ المذكورة من قبيل
 تسمية الشيء باسم مدلوله كما قاله البيضاوي فلا حجة
 لقول المولى المذكور ايضا وليس هذا تسمية الشيء باسم مدلوله
 في شيء كما قيل كيف لا والمحكوم عليه واستنباع الحنة

توهم
 وتوهم

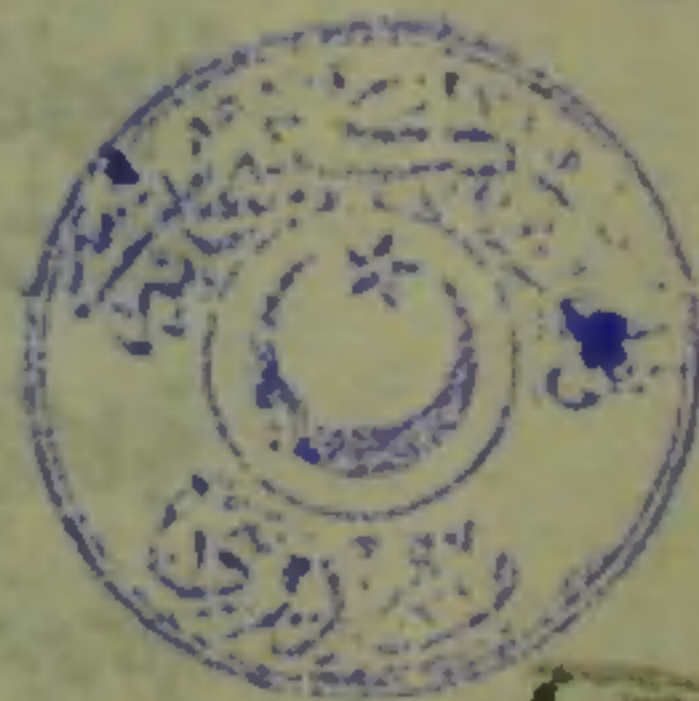
انما هي التسمية البسيطة الواقعة في كتاب الله تعالى عز وجل سواء
 عبر عنها باسمائها او بانفسها او بقول من وقع التوارد
 في هذا بينه وبين المولى المذكور ان كلام البيضاوي لا يمنع
 كون الحنة بتأيلة كل واحد من التسميات الواقعة في كتاب الله تعالى
 عز وجل ثم ان قوله عليه السلام لا اقول الحرف يدل على انه
 لا اقول بمجموع كل الفلام بهم حرف بناء على استمرار العادة
 متى اريد بيان التلفظ بالاسماء في الكتابة يكتب بالصورة
 المألوفة على ما وقع في كتاب الله تعالى عز وجل فعلى هذا يلزم
 ان يكون المراد من الالف واللام والهم في قوله الثاني عين
 كل واحد من مجموع الفلام بهم المذكور واسموا كتب الف
 ولام وبهم بدون لام التعريف او كتب باللام على رواية الترمذي
 والدارمي كما يلزم ان يكون المراد من الالف واللام في رواية
 الترمذي بالالف واللام المذكورين اولا اذ قصد مثاله
 انما يكون المعهود المذكور ولا اما باللام وبطريق الحكاية
 فعلى هذا لا محال لارادة التسميات من الالف واللام والهم
 هنا اذ لم يسبق ذكرها بخلاف الالف واللام والهم في رواية الترمذي
 المولى الفاضل المذكور بقوله لا يرى الى ما في الرواية الا خيرا

عصام الدين
 ابن عبيد

من قوله عليه السلام والذال حرف والكاف حرف كلف عبر
 عن طريق ذلك باسميهما مع كونهما ملفوظين بنفسهما اذ
 ارادة الذال والكاف تفسيرهما باعتبار سبقهما بنفسيهما في
 باسميهما بخلاف الالف واللام واليم اذ المراد من الصورة المكتوبة الاسماء
 دون المسميات انفسها فيكون الاسماء مسبوقة
 بانفسها دون المسميات حتى تنان نفسها باسمائها
 هذا امر باسني بيا الى الفاتحة وخطر فاجري القاصد
 من نتائج افكارى ونسائج انظارى بعون الملك
 الباري وانا العبد الفقير المنون عن القدير المنان
 احمد خير بن خنك اسكنهم الله سبحانه في جنة
 الجنات المدرس بمدرسة نزال شيا
 تقدر الله سبحانه وتعالى
 الى غفرانه بنو محمد الجراء

تمت

م



Amca Zade
 Hüseyin Paşa